الفصل الرابع

تطور العلاقات السياسية بين شطري اليمن

- الانقلاب القبلي في اليمن الشمالي.
- الغشمي واتجاهاته السياسية.
- اغتيال الغشمي في الشمال وتصفية ربيع علي في الجنوب.
- مقدمات الصراع على السلطة في عدن بين المعتدلين والمتطرفين.
- الحرب بين شطري اليمن١٩٧٩م.
- دور الجامعة العربية واتفاقية الكويت(٤-٦ مارس١٩٧٩م).
- قمة الكويت(٢٩إلى ٣٠مارس١٩٧٩)م.
- الاتجاهات التنظيمية والسياسية في اليمن الشمالي.
- التباين السياسي بين شطري اليمن.
- اتفاقية عدن(٦مايو١٩٨٠).
- اتفاقية صنعاء(١٣يونيو١٩٨٠)م.

تطور العلاقات السياسية بين شطري اليمن

لقد كان انقلاب"١٣يونيو١٩٧٤م" انقلاباً حزبياً، فمن الطريف أن الرئيس الحمدي جاء إلى الحكم على أكتاف" حزب البعث" ومع مطلع عام١٩٧٥م، أحدث الحمدي ثورة انقلابية ضد البعثيين بشكل خاص، حيث أقصى أركان حركة يونيو، وأعفى محسن العيني من رئاسة الوزراء، ورضي عن الناصريين، وقربهم إليه. وفي الأول من مارس ٧٥م، أصدر قراراً ينص بإغلاق المراكز الثقافية الأجنبية التابعة لكل من:- العراق، سوريا، ليبيا، السعودية، الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، والصين الشعبية وكوريا الشمالية"[١]

وكانت هذه المراكز تقدم خدمات ثقافية في مجال محو ألامية، ومكتبات الاطلاع والإعارة، وصالات العروض السينمائية، والمسرحية، وكانت تتنافس في أفلامها السينمائية على الجودة في المضمون. وكان يتبع العرض نقاش فكري حول أهداف الفلم وأغراضه، وكانت المحاضرات والندوات الثقافية تقام في هذه المراكز، ويشارك في إحيائها الكثير من المفكرين والشعراء العرب، وغيرهم، وكانت هذه المراكز تكون رافداً ثقافياً ثرياً للحزبيين، وغيرهم من المستقلين.

ولم يوضح الحمدي سببية الإغلاق للمراكز الثقافية، ولكن الملاحظ أن التفسير الوحيد لذلك، هو تجفيف المنابع الثقافية للمؤسسات الحزبية المستترة، وكذلك من أجل تهذيب الانتماء القومي للشخصية اليمنية، وربما إرضاء للاتجاه السياسي للقوى القبلية المحافظة التي كانت تعتبر هذه المراكز بؤر تفريخ للعناصر الحزبية.

---

١) كانت الصين، وكوريا، تقومان بتوزيع كتب ماوتسي تونغ، ومؤلفات كيم آيل سونغ، مع عروض سينمائية عن حياة زعيمي الصين وكوريا، وكانت توزع المجلات الصينية والكورية مجاناً في مقر سفارتهما.

وغض اليمن الجنوبي الطرف عن قرار إغلاق المراكز الثقافية، باعتبار ذلك من خصوصيات اليمن الشمالي، ولم تحظ العلاقة بين شطري اليمن بالانفراج إلا في عام ١٩٧٧م، فقد كانت سياسة اليمن الجنوبي واضحة في اتجاهها السياسي والفكري، بينما كان اتجاه الحمدي غامضاً، فقد اجتهد على تقليص القوى السياسية والعسكرية للقادة القبليين، وأقنع العربية السعودية بتخفيض دعمها للزعماء القبليين، وتدهورت علاقاته بقبائل حاشد أقوى القبائل اليمنية، وقبائل بكيل. واتجه الحمدي نحو الماركسيين وشدد على رموزهم بالسجن، ومع ذلك لم يتعاطف مع العناصر المعادية للسعودية، وفي يوليو١٩٧٧م، اعتقل عدداً من الشخصيات التي كانت معروفة بدعمها للمنظمات اليسارية السرية، "[1]" واتجه الحمدي بشكل متزايد نحو الغرب.

الانقلاب القبلي في اليمن الشمالي:-

في الحادي عشر من شهر أكتوبر١٩٧٧م، لاقى المقدم إبراهيم الحمدي أغرب مقتل، إذ سجلت الجريمة ضد مجهول، لأ ول مرة في مقتل الرؤساء، وقيل فيها عدة أقاويل، كلها في صالح الحمدي، "[2]"

كما قتل بجواره شقيقه المقدم عبد الله، وتم اغتيال علي قناف زهرة، قائد قوات الاحتياط، واستمر الغموض، حتى بعد صدور البيان الرسمي بعد أسبوع من حادث الاغتيال، إذ أعلنت الحكومة في صنعاء يوم السابع عشر من أكتوبر، في البيان الرسمي الأول عن ظروف الاغتيال، أن الجريمة اكتشفت بعد فترة ليست قصيرة من وقوعها. "[3]"

وشيع نعشه في أكبر مظاهرة جماهيرية عرفتها صنعاء، وتزعم المقدم أحمد حسين الغشمي، مقاليد السلطة، كاستمرار لفترة الحمدي. واتهمت المعارضة

---

١) سجل العالم العربي، (يناير إلى يونيو١٩٧٧م)، مرجع سابق، ص٢١٤.

٢) عبد الله البردوني: اليمن الجمهوري، مرجع سابق، ص ٦٠١.

٣) سجل العالم العربي، (يناير – يونيو ١٩٧٧م)، ص ٩٣٨.

اليمنية الرياض وواشنطن باغتيال " الحمدي". وفي بيروت اتهمت الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية، المملكة السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، بأنهما دبرتا حادث الاغتيال. وجاء في البيان الذي أصدرته الجبهة الوطنية أن الاغتيال اشتركت فيه عناصر في قمة أجهزة الدولة، وتحديداً في مجلس القيادة، إذ تم في بيت المقدم أحمد حسين الغشمي، وبمشاركة مدير الأمن العام، وأوضح البيان أن قتل الحمدي استهدف التخلص من سياسته التي اتسمت بنوع من الاستقلال النسبي عن السياسة السعودية الأمريكية."[1]

وفي جمهورية مصر العربية دعت رابطة طلاب اليمن، القيادة السياسية في صنعاء، إلى الإسراع في كشف أبعاد الاغتيال، ومحاكمة المشتبه فيهم، وأكدت وقوفها إلى جانب القيادة الجديدة التي ناضلت، على حد تعبيرها، مع الحمدي، انتصاراً لمبادىء وأهداف الثورة."[2]

لقد كانت مسببات الإطاحة بالحمدي متوفرة، نتيجة لعدة عوامل من بينها :-

أولاً :- انفراد ألحمدي بالسلطة.

ثانياً :- موقفه العدائي من رموز القبائل" المشايخ".

---

١) سجل العالم العربي، مرجع سابق، (١٩٧٧م)، ص٩٤٠. . انظر أيضاً:- محمد العباسي: اليمن الحزين بين رياح البعث وجرثمة احتباح الكويت، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٩٠م، ص٤١.. فقد روى الحادث بشكل آخر يقول:- (.. في ١١أكتوبر١٩٧٧م تم تنفيذ خطة الاغتيال للحمدي، في منزل المقدم أحمد حسين الغشمي بالصافية، فقد ذهب الغشمي للحمدي ودعاه لتناول الغداء مع رئيس الوزراء و عدد من كبار رجال الدولة. وقد توجه الحمدي بالفعل إلى بيت الغشمي، المكان الذي فيه عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء، ونائبه محمد الجنيد وغيرهما. وعندما دخل ألحمدي إلى الغرفة الداخلية فوجيء بأخيه المقدم عبد الله الحمدي، مقتولاً أمامه، والدماء من حوله، وعلى الفور أمسك الحمدي بمسدسه للدفاع عن نفسه، لكنه عوجل، من الخلف بإطلاق عدة رصاصات على ظهره من مسدس كاتم الصوت، ثم قام الشيخ محمد الغشمي بطعنه في صدره وبطنه).. جاءت هذه الرواية بدون سند وثائقي، وهي على علاتها رواية شعبية غير مؤكدة، وهناك من أضاف اشتراك الملحق العسكري السعودي، وقريب من هذه الرواية تداولها كثير من الناس في صنعاء، وذكر بعض الموصولين بالحمدي بأنه استجوب وعذب ثم تم قتله..//

٢) مجموعة من الطلبة: الرابطة موقف: صادر عن لسان حال رابطة طلاب اليمن شمالاً وجنوباً، بمصر، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٣٧.

ثالثاً :- موقفه ألعدائي تجاه عناصر حزب البعث.

رابعاً : تجهيزه جيش قوامه ثلاثة آلاف مقاتل لحماية مدخل البحر الأحمر. وكان ذلك أمراً مزعجاً لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وقبل أن تبدأ هذه الفرقة عملها، تم اغتياله.

خامساً :- قرار ألحمدي الذهاب إلى اليمن الجنوبي، لاستكمال بعض الإجراءات الوحدوية بناء على اتفاق لقاء قعطبة في منتصف شهر فبراير ١٩٧٧م، وقد تم اغتياله في مأدبة الغذاء التي أقامها له الغشمي في منزله قبل ذهابه إلى عدن بيوم واحد.

ورداً على أسئلة، صحيفة الأنوار- البيروتية."[١] أجاب، أحمد الغشمي، على أبعاد المؤامرة، بقوله:"..إن الصدمة كانت كبيرة، وكانت التخوفات والشكوك تؤكد أن المتآمرين سوف ينشطون، وبالفعل فقد نشروا أقاويل، وشائعات تهدف إلى استثارة المواطنين ضد حركة "يونيو" ورجالها. ووقفت القيادة بحزم ضدهم." ورداً على استمرار مسيرة التصحيح، أجاب: ".. إننا سنمضي في طريق نهج حركة يونيو، وسوف يتم مواجهة تلك المخططات الرافضة لحركة التصحيح."

وبخصوص الوحدة اليمنية، أجاب: ".. إن هدفنا هو إعادة وحدة اليمن الطبيعية والتي نص عليها أحد أهداف ثورتنا، وسنواصل مع الأخ سالم ربيع علي، والإخوان في الشطر الجنوبي من الوطن، الحوار والعمل لإعادتها، وتحقيقها على الأسس التي تريدها جماهير شعبنا في الشطرين، وبمختلف الوسائل ألكفيله بنجاح تحقيقها كهدف كبير، وغاية سامية لشعبنا اليمني العظيم."

وفي اليمن الجنوبي تحدث عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للجبهة القومية، بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة أكتوبر، قال:".. إن الحادث الجلل الذي أصاب شعبنا اليمني من جراء اغتيال الأخ المقدم إبراهيم الحمدي، قد تكشف عن صفاقة القوى الإمبريالية، والرجعية تجاه الشعب اليمني، وتطلعه نحو الوحدة والتقدم، يرتدون لباساً واحداً تختفي وراءه أسلحة التآمر والعدوان، واغتيال

---

١) صحيفة الأنوار- بيروت، ٢/١١/١٩٧٧م.

الوطنيين، عند ما تظهر أية بارقة تقارب وحدوية بين الشعب اليمني في الشطرين(...) لأن ذلك يهدد مصالحهم، ويزيد من قدرات وطاقات شعبنا في مجال تعزيز الاستقلال، والسيادة الوطنية، والسير في طريق التطور. ولذلك فإنهم ينسجون المؤامرات ضد الوطنيين بهدف تركيع الثورة اليمنية، والوطن اليمني، وعرقلة مسيرة الشعب ونهوضه الجديد." "[1]

ويبدو أن الخطاب العاطفي الذي ألقاه، عبد الفتاح إسماعيل، كان واضح الدلالة بالإشارة إلى السعودية التي لا ترغب في التقارب الوحدوي، لاعتبارات إيديولوجية.

وفي الحادي عشر من مايو١٩٧٨م تحدث الرئيس الغشمي، لصحيفة الأنوار- البيروتية، "[2]" حول مسألة الوحدة اليمنية.قال: ".. إنها قضية كل يمني، وإنها هدف يجمع عليه الشعب اليمني في شطري الوطن. والنوايا الصادقة والتوجه الجاد، متوفر لدى قيادتي الشطرين. فالشعب واحد موحد في عقيدته، وتقاليده وتراثه الحضاري، وتاريخه المشترك، وعلاقاته المتداخلة، منذ أقدم العصور، وعلى ذلك فان إعادة الوحدة الطبيعية إلى تراب الوطن بأسسها ومقوماتها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمر يعود إلى الشعب اليمني كله، فهو صاحب الحاضر والمستقبل وإرادته هي التي تعمل على تحقيقها بإذن الله."

لقد كان الرئيس الغشمي صادقا في مسألة الوحدة، على أنها قضية أساسية، تتصدر كل قضايا ألأماني للأمة اليمنية، لكن الغشمي لم يكن مغامراً كالرئيس الحمدي، فقد كان غير مؤهل لحمل المسؤولية لذلك كان يعتبر رجل مرحلة مؤقتة في نظر أصحاب الاتجاه السعودي.

---

١) محمد علي الشهاري: رسالتي إلى الشهيد إبراهيم الحمدي، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٣م، ص٢٢١- ٢٢٢.
٢) صحيفة الأنوار – بيروت، ١٩٧٨/٦/١١م.

الغشمي واتجاهاته السياسية:-

ينتسب أحمد الغشمي إلى قبيلة همدان، وولد في "دسكرة ضلاع" ونشأ في بيت قائم بين دار الشيخ، وبيوت الفلاحين، فبيت الغشمي من البيوت التي تسمى "بالعاقل"، أي بين شريحة المشيخة وشريحة الفلاحين."[١]

وقد وصل إلى الرئاسة على جثمان الحمدي، ففي الثاني عشر من أكتوبر عام١٩٧٧م، تولى المقدم أحمد الغشمي مقاليد السلطة ومارس صلاحياته، وأخذ يعيد ترتيب وتنظيم الجيش وتصفية العناصر الغير مرغوب فيها، ومنح دعماً من المملكة السعودية."[٢] وبعد ستة أيام تعرض لمحاولة اغتيال، نجا فيها في أعجوبة، عندما فاجأه زميله الرائد زيد ألكبسي، بوابل من الرصاص، ولم توضح الأسباب التي دفعت ألكبسي لذلك، حيث قتل في الحال. وبدأ الغشمي يتخذ إجراءات إصلاحية، وكان أول عمل قام به، إعادة مجلس الشورى، حيث أصدر إعلاناً دستورياً بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي، من ٩٩ شخصاً، في ٦ فبراير١٩٧٨م"[٣]

وفي الثاني والعشرين من شهر إبريل١٩٧٨م، صدر إعلان دستوري بتحديد شكل رئاسة الدولة، وفي الثالث والعشرين من إبريل تم انتخاب المقدم أحمد حسين الغشمي، رئيساً للجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة."[٤]" وفي أواخر مايو١٩٧٨م، تم تشكيل حكومي برئاسة عبد العزيز عبد الغني. وفي أول حديث للرئيس الغشمي، أكد على انه لا يسمح بعودة الو لاءات القبلية، والشللية داخل القوات المسلحة، وأن ولاءها سوف يظل فقط للسلطة المركزية حتى تتمكن من

---

١) عبد الله البردوني: اليمن الجمهوري، مرجع سابق، ص٦٠٢.

٢) Peterson، J.E. Yemen، the search for a Modern state croom- Helm، London & Canberra. 1982، P.121.

٣) كتاب الرأي العام: مرجع سابق، (عام١٩٧٨م)، ص٤٩.

٤) المرجع نفسه، ص٤٩.

أداء دورها الوطني، وفي مجال سياسته الخارجية أعلن أن اليمن ستظل تلتزم بسياسة دول عدم الانحياز، والتعاون وتبادل المصالح مع الدول الشقيقة والصديقة."[1]

وحرص الغشمي على استمرارية الحوار مع اليمن الجنوبي واتباع سياسة التوازن التي انتهجها الحمدي، بين الشمال والجنوب، الأمر الذي دفع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، إلى الإعلان أن القيادة اليمنية الجديدة تسعى إلى التحالف مع قوى اليسار في صنعاء، وعدن."[2] إلا أن الفترة القصيرة التي قضاها الغشمي في الحكم لم تكن كافية لتوضيح أي بعد سياسي في خططه المستقبلية.

اغتيال الغشمي في الشمال وتصفية سالم ربيع علي في الجنوب:-

استمر المقدم أحمد حسين الغشمي في الحكم ثمانية أ حتى انتهت حياته بعبوة ناسفة حملها رسول من اليمن الجنوبي إليه في مكتبه، في القيادة العامة للقوات المسلحة في الرابع والعشرين من شهر يونيو ١٩٧٨م"[3] واتهمت صنعاء، عدن، تدبير الحادث وفسر اغتيال الغشمي بأنه رد على اغتيال الحمدي، الذي عمل على توطيد العلاقات بين شطري اليمن، ووصفت صنعاء الحادث بأنه يتنافى مع العرف الدولي والمباديء الإنسانية، ونفت حكومة عدن، الاتهامات التي وجهتها سلطات صنعاء بتدبير عملية الاغتيال، ولكن حكومة عدن لم تقدم أي تبرير للشحنة التي كان يحملها مندوبها."[4]

وقد مت حكومة صنعاء شكوى إلى الجامعة العربية، تطلب فيها التحقيق في حادث الاغتيال. وفجرت قضية اغتيال الغشمي صراعاً على السلطة في اليمن الجنوبي بين الجناح المعتدل الذي كان يمثله سالم ربيع علي، والجناح المتطرف، الذي يرأسه، عبد الفتاح إسماعيل، أمين عام الجبهة القومية، الذي نجح في

---

١) خديجة الهبصمي: مرجع سابق، ص٢٧٨.

٢) المرجع نفسه، ص٢٧٩.

٣) عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص١٥٨، انظر: خديجة الهبصمي، مرجع سابق، ص٢٧٩.

٤) خديجة الهبصمي: مرجع سابق، ص٢٨٠.

الانقلاب على منافسه السياسي، بدعم سوفييتي، وقوات المليشيات الشعبية، وعناصر من الجيش، وكانت التفسيرات للحادث تؤكد أن عبد الفتاح إسماعيل، هو الذي دبر حادث اغتيال، الرئيس الغشمي، وأنه هو الذي صنع الانقلاب للتخلص من سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة باليمن الجنوبي، بهدف وقف التحرك في كلا الشطرين نحو إقامة روابط من العلاقات مع السعودية والغرب."[1]

وقد أقرت الجامعة العربية في اجتماعها الطارىء الذي عقد بناء على طلب اليمن الشمالي، مقاطعة عربية جماعية لحكومة عدن، حيث اتفق على تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية، بين دول الجامعة العربية، واليمن الديمقراطي، كما قرر المجلس وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية، والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية إلى عدن، على اعتبار أن العمل الذي أقدمت عليه اليمن الديمقراطية يتنافى وروح أحكام ميثاق الجامعة العربيةوأن يعيد مجلس الجامعة، النظر في هذه الإجراءات عند ما تقوم حكومة عدن، باحترام أحكام ميثاق جامعة الدول العربية."[2]

وأصبح النظامان في شطري اليمن على شفا حرب جديدة، وأخذت التغييرات الداخلية تساعد على المواجهة، وتولى القاضي عبد الكريم العرشي، نائب رئيس الجمهورية. الرئاسة لمدة أربعين يوماً، ثم أجمع مجلس الشعب التأسيسي على ترشيح علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية.

مقدمات الصراع على السلطة في عدن بين المعتدلين والمتطرفين

في المؤتمر الرابع للجبهة القومية في مارس١٩٦٨م في مدينة"زنجبار" – المحافظة الثالثة- ، انقسمت الجبهة القومية إلى جناحين، يساري متطرف، ويميني معتدل، وحمل لواء اليسار، سالم ربيع علي، وعبد الفتاح إسماعيل، وقاد جناح اليمين، قحطان الشعبي، الذي عين أول رئيس للدولة بعد الاستقلال، وأعد جناح اليسار

---

١) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص٨٦.

٢) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص٨٧. انظر أيضاً: الأهرام (١/٧/١٩٧٨م).

خطة الانقلاب، التي أطاحت بقحطان الشعبي، في الثاني والعشرين من يونيو١٩٦٩م. وكان علي عنتر، قائد قوات الميليشيات في الريف الذي لعب دوراً في شل حركة الجيش الذي يستند إليه قحطان الشعبي. وقامت قيادة ثلاثية، تضمّ عبد الفتاح إسماعيل، أميناً عاماً للجبهة القومية، وسالم ربيع علي، رئيساً للجمهورية، ومحمد علي هيثم"، في منصب رئيس الوزراء. ودب خلاف بين هيثم ورئيس الجمهورية، وانتهى بإعفاء هيثم، من منصبه، وحل محله، علي ناصر محمد، وزير الدفاع، الذي عين رئيساً للوزراء، ثم أصبح رئيسا للدولة.

وأفرزت المجموعة الحاكمة بعد قحطان خلافاً جديداً بين سالم ربيع علي، الذي اتجه في خطه الإيديولوجي نهج الصين الشعبية، وعبد الفتاح إسماعيل، الذي لعب دور الحارس الأمين للنهج السوفييتي."[1] وأعاد عبد الفتاح إسماعيل، هيكلة التنظيم الهرمي للجبهة، بدءاً من المكتب السياسي، ثم اللجنة المركزية، ثم شعبة المحافظة، ورابطة المديرية، ثم الخلية القيادية للمركز، والمنظمة القاعدية، ومن خلال مدرسة حزبية افتتحها في عدن عام ١٩٧٠م، لتدريب الكادر القيادي للجبهة.

ومن العناصر التي التفت حول سالم ربيع علي، في نهجه الصيني" صالح مصلح قاسم، عضو المكتب السياسي، وزير الداخلية، وعلي سالم البيض، عضو المكتب السياسي، ووزير الإدارة المحلية.واخترق عبد الفتاح إسماعيل، تحالف، سالم ربيع علي، من خلال انضمام علي عنتر، إلى مجموعة سالم، بهدف الاطلاع من الداخل على حركاتها.

وحمل خصوم سالم ربيع علي، بالاسراع في اتخاذ قرار الإطاحة به، أمران، الأول، تمثل باعتراض سالم ربيع، على مبدأ إعلان" الحزب الشيوعي الطليعي"، تجنباً لاستفزاز الدول المجاورة. والأمر الثاني، هو الاتصالات التي بدأ سالم ربيع، في إجرائها مع رئيس اليمن الشمالي، في ذلك الحين أحمد الغشمي.

وعمل عبد الفتاح إسماعيل على تهيئة الأمور، داخل اجتماع اللجنة المركزية، حيث وجه عبد الله الخامري، وزير الإعلام، وعضو اللجنة التنفيذية للجبهة

---

١) مجلة الوطن العربي: السنة التاسعة، عدد(٤٦٧)، الجمعة، ٢٤- ٣٠ يناير١٩٨٦م.

القومية، دعوة الحضور لهذا الاجتماع. حيث كان الخامري مبعداً بأمر من سالم ربيع علي، في موسكو.

وقاد الخامري الهجوم على رئيس الدولة في اجتماع اللجنة المركزية، وأحيل الأمر للتصويت، داخل اللجنة المركزية.ووفقاً للترتيب الذي أعده عبد الفتاح، كانت المفاجأة أن كل الحاضرين، صوتوا ضد سالم ربيع علي، ماعدا اثنين. وفي هذا الاجتماع للجنة المركزية تم إعفاء سالم ربيع علي، من العديد من المناصب التي يشغلها، واتصل سالم ربيع علي، برئيس اليمن الشمالي، بأنه سيرسل إليه مندوباً عنه، يحمل إليه رسالة تشرح له أوضاعه الداخلية، وتشير المعلومات، إلى أن عبد الفتاح، كان يتنصت على مخابرات الرئيس، وعلم بأمر مكالمة سالم للغشمي، فاعد خطة للتخلص من سالم ربيع، والغشمي معاً. واستولى على الرسالة، واحتجز المبعوث في المطار، وأبدلها بحقيبة ملغومة تحوي شحنة ناسفة أوفدها مع مبعوث آخر كان يجهل حقيقة ما يحمل.

وعند وصوله إلى صنعاء وفي مقر مكتب القيادة العامة، استقبله الرئيس الغشمي، وقام المبعوث بفتح الحقيبة فانفجرت وقتلت حاملها، كما أدت إلى قتل الغشمي بعد الانفجار بساعتين."[1]

وعند ما سمع سالم ربيع علي، بما حدث، واتهام راديو صنعاء له بالتآمر، أدرك أنها مؤامرة دبرها عبد الفتاح إسماعيل. وقد وقعت صنعاء، في خطأ حينما اتهمت سالم، وهو أمر استفاد منه جناح عبد الفتاح، الذي استغل الظرف الجديد، فأصبحت الإطاحة بسالم وأعوانه، مسألة شرعية. فدعي لاجتماع المكتب السياسي للجبهة القومية، واللجنة المركزية، بصفة استثنائية، لمناقشة الموقف، واتهامات صنعاء، وتم الاجتماع في يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٨م. واتخذت فيه سلسلة من القرارات بأغلبية الأصوات، ونص القرار الأول: على تجميد سلطة سالم ربيع..

---

١) خديجة الهيصمي: مرجع سابق، ص٢٧٩.. انظر: عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص١٥٨.. انظر أيضاً: محمد العباسي: اليمن الحزين بين رياح البعث وحريمة احتياح الكويت، مرجع سابق. ص٤٦. انظر كذلك: حسن أبو طالب: الصراع بين شطري اليمن، مرجع سابق،ص٨٧..

والقرار الثاني: إحالة سالم إلى لجنة شكلت من أعضاء اللجنة المركزية.. والقرار الثالث: على سالم ربيع علي، أن يحترم الشرعية القانونية للقرارين السابقين، فأدرك سالم، إنه في مأزق سياسي خطير، فحشد القوات الموالية له في قاعدة صلاح الدين، ومعسكر القصر الجمهوري، وبعض الوحدات المرابطة في باب المندب، وللسير بها لاحتلال رئاسة الوزراء، والدفاع، واعتقال كل من فيها، من المناوئين.وبينما كانت اللجنة المركزية تواصل اجتماعها أطلقت عدة قذائف صاروخية على مقر الاجتماع في فجر٢٦ يونيو، إلا أن المجتمعين الأعضاء انتقلوا إلى منزل علي ناصر محمد، وواصلوا الاجتماع.واتخذوا قرار المواجهة والتصدي لسالم ربيع، وتحركت قوات المليشيات والقوات البحرية والطيران لقصف مقر رئاسة الجمهورية الذي كان يدير فيه سالم المعركة، وتمكنت هذه القوات من التغلب عليه وتمت السيطرة على القصر.

وأخرج سالم ربيع علي منه، وجا غم صالح، عضو المكتب السياسي، سكرتير تنظيم الجبهة القومية في محافظة أبين، وعلي سالم الأعور، سكرتير مجلس الرئاسة، وتم نقلهم إلى المكتب السياسي، حيث جرت محاكمتهم، محاكمة شكلية لا تتعدى دقائق معدودة، ثم تم إعدامهم فوراً، رمياً بالرصاص."[١]

لقد كان للخلاف أسبابه، من ذلك اتجاه سالم إلى التخفيف من حدة الدعوة الماركسية، في حين كان عبد الفتاح إسماعيل، يدعو إلى الالتزام بالأصولية الماركسية، وتوحيد كل التنظيمات اليسارية، في حزب طليعي، ينهج نهج الماركسية والشيوعية، وكان سالم يرى ضرورة التقارب مع نظام صنعاء، أياً كان اتجاهه السياسي والسعي نحو تحسين العلاقة مع السعودية. بينما يرفض إسماعيل هذا الاتجاه وتمسك بالماركسية هدفاً إيديولوجياً، وعارض سالم ربيع علي إرسال قوات يمنية للقتال ضد ثوار أرتيريا، ورأى عبد الفتاح إسماعيل ضرورة

---

١) عبد الله عبد الكريم الدعيس: تطور الأوضاع بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، منذ الخمسينات وحتى أحداث يناير ١٩٨٦م، القاهرة، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، يونيو، ١٩٨٨م، ص١٧٥.

عقد تحالف استراتيجي بين السوفييت وعدن.وقد حدد عبد الفتاح، أسباب الخلاف مع سالم، في حديث له، أكد".. إن خلافنا مع سالم وجماعته هو خلاف مع الفوضوية، واليسار الطفولي، الانتهازي، وفرض التسلط الفردي في الثورة. وهذا يؤدي إلى تطبيق ممارسات تتنافى تماماً مع تعاليم الاشتراكية العلمية."[1]

واختلف سالم مع عبد الفتاح في توجهات الدولة للسياسة الخارجية أيضاً، فبينما كان سالم، يرى ضرورة المساعدة الخارجية، لاحتياجات خطة التنمية، يرى عبد الفتاح، الاعتماد على الموارد المتاحة محلياً، والحقيقة لقد كان سالم ربيع علي، شخصية قيادية ناجحة وكان يتمتع بشعبية واسعة بين القطاع الطلابي والعمالي، وكان وطنياً بكل ما تحمل الكلمة من معنى، عكس عبد الفتاح، الذي كان يميل إلى التبعية، والخروج عن الإجماع الوطني والإقليمي. وكانت علاقته برفاقه مشوبة بالحذر وقد كان الجميع يخشون مكره ودهاءه.

الحرب بين شطري اليمن ١٩٧٩م

عندما اغتيل رئيس اليمن الشمالي، بفعل العبوة الناسفة التي حملها رسول سالم ربيع علي، الذي غير برسول آخر من قبل الجناح اليساري المتطرف بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، جاء علي عبد الله صالح، من شريحة شعبية، من طبقة الفلاحين، من أبناء سنحان، أحد قبائل حاشد، وهو أول رئيس جمهورية من أبناء الفلاحين الذين يشكلون غالبية الناس وأكثرية القوى المنتجة."[2] وقد وصل إلى السلطة عن طريق انتخابه من مجلس الشعب التأسيسي.

---

١) المرجع نفسه، ص١٧٩.

٢) عبد الله البردوني: اليمن الجمهوري، مرجع سابق، ص٦٠٤.

وأجرت صحيفة الأنوار- البيروتية، حديثا معه فيما يتعلق بالعلاقات بين شطري اليمن، كانت إجابته بتحديد علاقة شطري اليمن، على أنها علاقة بين غادر ومغدور، وحدد إجابته على أنها مرحلة المواجهة."[1]

وفي خطابه أثناء قسم اليمين الدستورية لانتخابه أعلن صراحة" أن القوات المسلحة ستضرب بكل قوة وقسوة كل من يريد المساس بأمننا وسيادتنا واستقرارنا، مهما كانت رداءة السلطة الحاكمة في الشطر الجنوبي من الوطن."[2]"

وفي عدن قضى عبد الفتاح إسماعيل، على كل رموز التقارب مع صنعاء، وتحسين العلاقات مع دول الجزيرة العربية، حين نفذ حكم الإعدام، في سالم ربيع علي، ورفقائه، في يونيو١٩٧٨م، مؤكداً خطه الراديكالي في العلاقات مع دول الجزيرة العربية، والاتكاء على عصا الاتحاد السوفييتي، وكانت هذه كفيلة لدفع نظامي اليمن إلى الحرب، في فبراير، ومارس١٩٧٩م. وسقط في الحرب ما يزيد على ستة آلاف شخص ما بين قتيل وجريح."[3]"

لقد أسفر التباعد بين شطري اليمن عن تدهور الوضع وتوتر الموقف على الحدود. وعندما انفجرت الحرب شملت قطاعاً واسعاً من الحدود، وصدر بيان لوزارة الخارجية في عدن، اتهم صنعاء بإثارة أسباب الخلاف وحمل حكومة صنعاء المسؤولية الكاملة في تفجير الموقف."[4]"

وفي السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٩م، دعا محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، حكومتي صنعاء وعدن، إلى ضبط النفس، لكي تثمر الجهود التي تبذل لتسوية الخلافات القائمة بينهما، والعمل على إيقاف الأعمال المسلحة على الحدود."[5]" واقترح تشكيل لجنة وزارية وإنشاء محكمة عدل وقوة

---

١) صحيفة الأنوار- بيروت، "١٩٧٨/٧/٢٢م".

٢) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص٨٩.

٣) عبد الرحمن سلطان: الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، القاهرة، مكتبة مد بولي، ١٩٧٩م، ص١٤٤.

٤) مجلة السفير- بيروت، ٢٥/ ١٩٧٩/٢م.

٥) صحيفة العمل – تونس، ١٩٧٩/٢/٢٧م.

سلام عربية، لحل أي خلاف طارىء بين الدول العربية، وأعلن أنه يقوم حالياً بمشاورات مع الحكومات العربية، لعقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة لبحث مسألة الخلاف بين شطري اليمن."[1] وأشار علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، أن بلاده طلبت عقد مؤتمر قمة عربي لإنهاء الخلافات بين شطري اليمن، وللتحقيق في الاشتباكات المسلحة الدائرة بينهما."[2]

وفي الثامن والعشرين من فبراير١٩٧٩م، أبدت اليمن الجنوبي، استعدادها لقبول وساطة عربية وذلك في بيان، صدر في عدن، من أجل حل النزاع مع الجمهورية العربية اليمنية، وفي الوقت نفسه أرسلت عدن، ثلاثة مبعوثين إلى أقطار عربية، لشرح وجهات نظرها.

وقال البيان، إن جمهورية اليمن الديمقراطية مستعدة للاستحقاق لأي دعوة عربية ثنائية أو عبر جامعة الدول العربية لإبعاد حالة الحرب، وإحلال السلام، كما أكد البيان حرص الحكومة على التمسك بالدعوة المخلصة للبدء في تحقيق الوحدة اليمنية، بهدف تعزيز النضال العربي العادل."[3]

وفي الثاني من مارس٧٩م، اجتمع عبد الفتاح إسماعيل، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، في عدن، مع جميل شيا، نائب رئيس الوزراء السوري، وعدنان حسب، وزير التخطيط العراقي المبعوثين، من الرئيسين السوري والعراقي.للبحث في التطورات بين شطري اليمن، كما وصل إلى عدن،حسن إبراهيم، وزير الدولة الأردني، للشؤون الخارجية، حاملاً رسالة من الملك حسين،عاهل الأردن، إلى عبد الفتاح إسماعيل."[4] واستقبل الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لدولة الكويت، محمد سالم باسندوه، وزير الإعلام والثقافة، في الجمهورية العربية اليمنية، الذي صرح بأن بلاده تؤيد كل الجهود العربية، لوقف

---

١) صحيفة الرياض- الرياض: ١٩٧٩/٢/٢٧م.

٢) صحيفة القبس – الكويت، ٢٧/ ١٩٧٩/٢م.

٣) صحيفة نشرين – دمشق، ٢٨/ ٢/ ١٩٧٩م.

٤) صحيفة السياسة- الكويت، ١٩٧٩/٣/٢م.

القتال بين شطري اليمن، ولكن ليس من مركز ضعف، ورحب بانعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب المقرر عقده في الكويت."[1] وفي نفس اليوم استقبل الشيخ العبد الله الصباح، عبد العزيز عبد الولي، وزير التخطيط، في اليمن الجنوبي، وجرى بحث الاقتتال بين شطري اليمن. وصرح محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في المنامة، بأن القتال الدائر بين شطري اليمن، يشكل حالة زعزعة للأمن العربي، وأن اجتماع وزراء الخارجية في الكويت سيسعى للتوصل إلى قرارات مناسبة باتفاق الأطراف المعنية لإنهاء هذا الاقتتال. وأضاف أنه سيجري في البحرين مشاورات مع المسؤلين، تتركز حول النزاع القائم بين شطري اليمن."[2] وفي الثالث من مارس٧٩م، صدر بيان في كل من صنعاء وعدن، وبغداد، ودمشق، وعمان، جاء فيه أن حكومتي اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، اتفقتا على وقف إطلاق النار اعتباراً من صباح يوم الثالث من شهر مارس١٩٧٩م، استجابة للمبادرة العراقية، السورية، الأردنية، وبهدف توفير المناخ المناسب للدخول الفعلي في حوار ودي ومباشر بينهما بما في ذلك وقف الحملات الإعلامية، لتحقيق الوحدة في ظل المبادىء التي احتواها اتفاق القاهرة، وبيان طرابلس."[3] وتوافقت جهود الدول العربية، ووضح ذلك في الاجتماع الطارىء لمجلس جامعة الدول العربية في الكويت، لمناقشة النزاع القائم بين شطري اليمن وطرق تطويقه.

دور الجامعة العربية واتفاق الكويت (٤-٦ مارس١٩٧٩م):-

تتابعت الأحداث، وتلبدت سماء الأشقاء، وتفجر الموقف عن حرب بين الشطرين، في أواخر "فبراير" وبداية مارس٧٩م، وسقط عشرات القتلى، وتواصل النواح بين أسر القتلى فارتفعت الأصوات، مما دعا الجمهورية العربية اليمنية، لأن تطلب من الجامعة العربية التدخل الفوري لفك الاشتباك، وإرساء السلام، وعقد

---

١) صحيفة السياسة- الكويت٢/٣/١٩٧٩م

٢) السفير- بيروت، ٣/٣/١٩٧٩م.

٣) صحيفة الجمهورية – بغداد.٣/٣/١٩٧٩م.

مجلس جامعة الدول العربية، دورته الاستثنائية في الكويت، في المدة من الرابع من شهر مارس إلى السادس منه عام١٩٧٩م. وأصدر القرارات التي تتضمن الموافقة على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شطري اليمن عن طريق لجنة الوساطة العربية، بتاريخ أول مارس١٩٧٩م، المؤلفة من ممثلي، سوريا، والعراق، والأردن. والبدء بتنفيذ الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين خلال مدة أقصاها عشرة أيام، وكذلك الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أى فريق لدى الفريق الآخر، من قبل أى طرف ثالث. ووقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين مع فتح الحدود بين البلدين وإعادة العلاقات الطبيعية بينهما بما في ذلك العلاقات التجارية، وانتقال الأفراد.

كما تقرر تشكيل لجنة متابعة، مكونة من وزراء خارجية كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وسوريا، والعراق، وفلسطين، ودولة الكويت، والأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك للإشراف على تنفيذ هذا القرار."[1]

ودعت الجامعة العربية لإقامة حوار بين شطري اليمن، على مستوى القمة، من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما، وبما يحقق أهدافهما المشتركة وصولاً إلى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس، وتوصيات لجان الوحدة، كما تمت الموافقة على تشكيل لجنة إشراف عسكرية من ممثلي الشطرين، والدول المذكورة سابقاً، تحت إشراف الجامعة العربية، وللجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس جامعة الدول العربية، للاجتماع على مستوى وزراء الخارجية لعرض أي تطور يتعارض مع هذا القرار من أجل تحديد المسؤولية.وتقدم لجنة المتابعة، كما يقدم الأمين العام، تقريراً في أول اجتماع لمجلس الجامعة، يتضمن عرضاً لمراحل تنفيذ هذا القرار."[2] وفي العاشر من شهر مارس١٩٧٩م، صرح عبد العزيز عبد الغني، رئيس مجلس الوزراء، في اليمن الشمالي، أن بلاده تلتزم بكل ما تضمنه البيان الصادر

---

١) اليمن الواحد، مصدر سابق، ص٧٠.

٢) نفس المصدر السابق، ص٧١.

عن الاجتماع الطارىء لمجلس جامعة الدول العربية، وأضاف أن الحوار مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، يتم بعد الانسحاب الكامل، وسيتم وفقاً لنصوص اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس."[1]

قمة الكويت (٢٩-٣٠ من مارس ١٩٧٩م):-

مهد اللقاء بين رئيس اليمن الشمالي، ورئيس هيئة الأركان في اليمن الجنوبي، في الثاني والعشرين من مارس١٩٧٩م، للاجتماع بين رئسي شطري اليمن، كما اجتمع علي ناصر محمد، رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية في عدن، مع المقدم علي صالح الشيبة، رئيس هيئة الأركان العامة في اليمن الشمالي، وتم استعراض القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات التي توصلت إليها اللجنة العسكرية المشتركة خلال اجتماعاتها في كل من، عدن، وصنعاء."[2]

وفي أواخر مارس١٩٧٩م، ابتدأ مؤتمر القمة بشأن القضية اليمنية في الكويت، في اجتماع مغلق، بين علي عبد الله صالح، رئيس اليمن الشمالي، وعبد الفتاح إسماعيل، رئيس اليمن الجنوبي، والشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، وأعقب ذلك جلسة موسعة، حضرها أعضاء لجنة المتابعة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وألقى فيها الرؤساء كلمات تؤكد على رغبة الجميع في وضع المصلحة العليا للبلدين، فوق كل اعتبارات أخرى.

وقد افتتح مؤتمر القمة الثلاثية، أمير دولة الكويت، الذي رحب بالرئيسين، علي عبد الله صالح، وعبد الفتاح إسماعيل، وأعرب عن تقديره لحضور الرئيسين هذا الاجتماع استجابة لمتطلبات التضامن العربي التي عبرت عنها القرارات الصادرة في المؤتمر الطارىء لمجلس جامعة الدول العربية، الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية، وأعلن أمير دولة الكويت، عن ارتياحه للنتائج الإيجابية لتنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية، والذي يبشر بالمزيد من النجاح على طريق سد كل ثغرة

---

١) الرأي العام – الكويت، ١٠/٣/١٩٧٩م.

٢) الثورة – بغداد، ٢٣/٣/١٩٧٩م.

قد ينفذ منها أعداء الأمة العربية، وأشار إلى أن تلك النتائج سوف تعزز الوحدة الوطنية في كل من شطري اليمن.

ثم ألقى رئيس اليمن الشمالي، علي عبد الله صالح، كلمته، ابتدأها بالشكر لأمير دولة الكويت، لاستضافته مجلس الجامعة، والقمة الثنائية، من أجل نجاح تلك المساعي، وأكد على العزم على أن تسود علاقات شطري اليمن، الود والمسؤولية، والتعاون البناء، وصولاً إلى إعادة وحدة اليمن، بما يحفظ سيادة الشعب وقيمه الروحية، وتحقيق الطموحات المشروعة، من اجل تعزيز الانتماء القومي، والتنسيق مع الأشقاء في الجزيرة العربية والخليج.ثم ألقى عبد الفتاح إسماعيل، كلمته، باسم اليمن الجنوبي، عبر عن ارتياحه لنتائج القمة، ثم استعرض نتائج اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس لعام ١٩٧٢م، على أنها كانت بناءة."[١]

وفي نهاية القمة الكويتية، صدر بيان مشترك بين شطري اليمن، أشاد فيه بالنتائج التي توصل إليها اللقاء الأخوي برعاية دولة الكويت.وكون الوحدة اليمنية ضرورة قومية هامة، فقد اتفق الرئيسان على تكليف اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دولة الوحدة، خلال فترة أربعة اشهر. ومن ثم يعقد الرئيسان لقاء لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم، ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في شطري اليمن للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية، التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه. ويقوم رئيسا الشطرين بتشكيل لجنة وزارية مختصة للإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيل اللجنة، وأقر الرئيسان الالتزام بالنصوص والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، وقرار مجلس الجامعة العربية. وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.ويتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة إنجاز عمل اللجنة

---

١) بومبات ووثائق الوحدة العربية، عام١٩٧٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣٤٣-٣٤٥.

الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن كل شهر."[1]

وقد أعرب كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، ورئيسا شطري اليمن، عن ارتياحهم للاتفاق الذي سوف يحقق الوحدة التي لن تكون إلا عاملاً من عوامل الأمن والاستقرار."[2] إن بيان الكويت الذي جاء نتيجة لقاء رئيسي شطري اليمن لم يكن إلا من قبيل المجاملة، وكل منهما يبدي تسامحاً وارتياحاً لما توصلا إليه.فالرئيس الجنوبي عبد الفتاح إسماعيل له رؤية إيديولوجية راديكالية في مفهوم الوحدة، فقد تخلص من رفيق نضاله، سالم ربيع علي، لكونه عمل على التقارب الوحدوي بحرص شديد مع اليمن الشمالي. وفيما يتعلق برئيس اليمن الشمالي، علي عبد الله صالح، فقد استهل خطابه السياسي الأول بنبرة عدائية لحكام عدن، وكانت الحرب وكان اللقاء، وكل منهما يحمل للآخر مشاعر خالية من الود والصفاء، وإن تظاهرا بالعناق، والكلمات المعسولة، إلا أن كلاًمنهما تحكمه جماعات ضغط في الداخل، ومصالح سياسية في الخارج، وهي التي تقوم بالتأثير على صناعة القرار السياسي لشطري اليمن.

---

١) نفس المرجع السابق، ص٣٥٠-٣٥٢..انظر أيضاً: اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٧٢-٧٤.

٢) السياسة- الكويت، ١٩٧٩/٣/٣١م.

الاتجاهات التنظيمية والسياسية في اليمن الشمالي

بعد اغتيال الغشمي، اقتضت الضرورة ترشيح مجلس مؤقت برئاسة، القاضي عبد الكريم العرشي، رئيس مجلس الشعب التأسيسي. وفي السابع عشر من شهر يوليو١٩٧٨م، انتخب مجلس الشعب التأسيسي، المقدم علي عبد الله صالح، رئيساً للجمهورية."[١] الذي اتجه إلى إنشاء مجلس استشاري في مايو١٩٧٩م، كما أقر زيادة أعضاء مجلس الشعب التأسيسي، وتكوين مجلس استشاري، في الثامن من مايو٧٩م."[٢]

إلا أن أهم خطوة سياسية تقدم بها علي عبد الله صالح، هو إصدار مشروع الميثاق الوطني، وصدور قرار جمهوري بتشكيل لجنة للحوار الوطني، والتهيئة للمؤتمر الشعبي العام، مكونة من خمسين شخصاً، برئاسة حسين المقدمي، الأمين العام للتصحيح بتاريخ٢٧مايو١٩٨٠م."[٣]

وضمت هذه اللجنة فئات وقطاعات مختلفة من الشعب اليمني، وبرز فيها كل الاتجاهات السياسية."[٤]وكان من مهمة لجنة الحوار، النزول بالميثاق إلى المواطنين لعرضه وتبيينه لما يرونه، وتبادل الحوار معهم. والهدف من ذلك إقامة حوار وطني واسع وشامل يتيح لكل الفئات السياسية طرح آرائها بحرية وموضوعية، في مشروع الميثاق. وعقب انتهاء لجنة الحوار من مهمتها التي أوكلت إليها، صدر قرار

---

١) لقد رشح علي عبد الله صالح نفسه لمنصب الرئاسة، ووافق المجلس على ذلك، ثم اجتمع مجلس الشعب التأسيسي، ووافق أكثر من ٧٥% من الأعضاء على ترشيحه: الخطيب: مرجع سابق، ص١٥٩، انظر أيضاً:-

Astuday in political participation ، Ahmed> M. political change،Al kibsi submitted to the university of ، ph. D. dissertation،in Yemen 1984.p. 215.،u.s.a.،Denver

٢) كتاب الرأي العام: مرجع سابق، ص٥٢.

٣) الرأي العام، مرجع سابق: ص٥٤.

٤) إبراهيم الحلوة: مرجع سابق، ص١٦٣.

جمهوري، يقضي بدعوة المؤتمر العام للاجتماع لإقرار الميثاق، بعد أن تم انتخاب أعضاء المؤتمر الشعبي بموجب القرار الجمهوري الذي حدد العضوية، ألف شخص، يكون منهم ٧٠٪ منتخبين و٣٠٪ بالتعيين، وحدد الإجماع المهام التالية:تم إجراء عقد مؤتمرات شعبية في كل مناطق الجمهورية. قام خلالها أعضاء لجان الحوار الوطني بالاستماع إلى كافة الآراء بحرية تامة. وأجريت الاستعدادات لعقد المؤتمر الشعبي العام الذي عرض عليه مشروع الميثاق الوطني. وانعقد المؤتمر الشعبي العام في العاصمة صنعاء في الفترة من ٢٤ أغسطس وحتى ٢٩ منه نعام١٩٨٢م، وذلك تحت شعار "من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب وأهداف الثورة"، جاء ذلك بمقتضى قرار جمهوري رقم (٥٤) بتاريخ ١٢ أغسطس٨٢م، كما صدر قرار بتعيين أسماء المؤتمرين، ويمثلون كافة الاتجاهات السياسية المختلفة، وحدد القرار المهام التي يقوم بها المؤتمر وهي:

- إقرار الميثاق الوطني في صيغته النهائية.
- تحديد أسلوب العمل لتطبيق الميثاق الوطني في المرحلة التي تعقب المؤتمر.
- لجنة الصياغة.
- اللجنة الإعلامية.
- لجنة الإشراف والفرز، ولجنة الرقابة على لجنة الإشراف والفرز."[1]

ووصى المؤتمر الشعبي العام على، إقرار الميثاق الوطني، في صيغته النهائية. والالتزام به مع التأكيد على أهمية التزام جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات، والهيئات العامة والشعبية وجميع المواطنين بتطبيق الميثاق الوطني في مجالات العمل المناط بهم.كما أقر المؤتمرون استمرارية المؤتمر الشعبي العام ليكون هو أسلوب العمل السياسي في المرحلة المقبلة التي تعقب إقرار الميثاق الوطني، وتنبثق منه لجنة دائمة، من خمسة وسبعين عضواً ينتخب المؤتمرون خمسين عضواً منهم، ويعين رئيس الجمهورية خمسة و عشرين عضواً. وأقر المؤتمر النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام وتكوينا ته، وهي: المؤتمر الشعبي.. اللجنة الدائمة.. والمؤتمرات

---

١) مطهر محمد إسماعيل ألعزي: مرجع سابق، ص٤٧٨.

الفرعية في المحافظات، واللجان الفرعية.وأقر المؤتمر انتخاب علي عبد الله صالح، أمينا عاما للمؤتمر الشعبي العام، رئيساً للجنة الدائمة. وأقر بالإجماع اعتبار خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه في الافتتاحية وثيقة سياسية هامة من وثائق المؤتمر."[1]

بذلك تحول المؤتمر الشعبي العام إلى حزب سياسي فعال يضم كل الفئات التنظيمية، وانبثق عن هذا المؤتمر الشعبي جهاز هام هو" اللجنة الدائمة" ومن مهامها إدارة المؤتمرات الشعبية والفرعية، وكذلك مراقبة تطبيق الميثاق.

جاءت فكرة الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام، لتغطية النقص في التنظير والتنظيم السياسي في اليمن الشمالي.وصدر الميثاق الوطني بعد إقراره من قبل المؤتمر الشعبي العام، في السادس والعشرين من أغسطس، وأقر النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام واللجنة الدائمة في ٢٨أغسطس، وفي أواخر أغسطس١٩٨٢م، صدر قرار جمهوري بإلغاء اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري، وإحالة اختصاصاتها إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، وإحالة أموالها إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام."[2]

التباين السياسي بين شطري اليمن:-

بعد تصفية سالم ربيع علي، في اليمن الجنوبي وتولى عبد الفتاح إسماعيل السلطة، تهيأت الظروف لقيام الحزب الاشتراكي الذي عارض قيامه سالم ربيع علي، من قبل. وعقد مؤتمره التأسيسي في أكتوبر ١٩٧٨م. وشمل الحزب الاشتراكي مجموعة باذيب الماركسية، ومجموعة، أنيس يحيى البعثية، إلى جانب كوادر الجبهة القومية. وتم الدمج في المؤتمر الموحد، وانضمت إليهم عناصر ماركسية شمالية، وفي المؤتمر الأول، تم تشكيل لجنة مكونة من"٥١ عضواً"

---

١) مطهر محمد إسماعيل ألعزي:ص٤٧٨.

٢) كتاب الرأي العام: مرجع سابق، ص٦٣.

انتخبت بدورها، عبد الفتاح إسماعيل، أميناً عاماً للحزب، وتشكل المكتب السياسي، من عبد الفتاح إسماعيل، علي ناصر محمد، محمد صالح مطيع، صالح مصلح قاسم، عبد العزيز عبد الولي، علي سالم البيض، محمد سعيد عبد الله، بالإضافة إلى علي عبد الرزاق باذيب وأنيس يحيى."[1]

لكن عبد الفتاح إسماعيل لم يلبث أن أقاله رفاقه بهدوء. حيث تم إبعاده إلى موسكو وإقصاؤه من منصبه السياسي، كأمين عام للحزب، ورئيس هيئة رئاسة الشعب الأعلى. وحل محله الجناح المعتدل الممثل بعلي ناصر محمد ورفاقه.وفي عهده تحسنت علاقات اليمن الجنوبي بدول الجوار، وتحسنت حسن النوايا في الحوار الوحدوي بين شطري اليمن."[2]

وفي اليمن الشمالي، سئل الرئيس علي عبد الله صالح، عن قضية التباين الاقتصادي والسياسي بين شطري اليمن، قال:"..لايمكن أن تقوم وحدة في ظل أنظمة سياسية مختلفة"، ولكنه أكد على أن هذا الاختلاف هو اختلاف قابل للزوال والانتهاء، ولايمكن أن يكون إسفيناً غالباً يصنع اليأس والإحباط".وأشار إلى أن معالجة هذا الاختلاف يتم، "من خلال المبادىء العامة التي تم إقرارها في الاتفاقيات الموقع عليها من قبل قيادة الشطرين، ومنها ما يحدد طبيعة النظام السياسي لدولة الوحدة." وكان علي عبد الله صالح يقلل من إمكانات هذا التباين في التفرقة بين الشطرين، فواقع التخلف الذي يعاني منه الشطران يقلل من الأثر

---

١) عبد الله عبد الكريم الدعيس: مرجع سابق، ص١٩٧.

٢) المرجع السابق: ص٢٠٣..(يرجع الخلاف بين سعيد عبد الله" محسن" وزير أمن الدوله. وعلى عنتر، وزير الدفاع بشأن تبعية الاستطلاع السياسي في الجيش" المخابرات العسكرية" هل تتبع وزارة الدفاع أم تتبع وزارة امن الدولة؟ ويبدو أن محمد سعيد عبد الله ، كان يطمح للسيطرة على الجهازين، بإبعاز من عبد الفتاح إسماعيل،وكان علي عنتر تحت تأثير علي ناصر محمد، وباعتبار أن عبد الفتاح إسماعيل من أبناء الشمال، ومحسن "من الشمال" والعلاقة بينهما علاقة قروية مما أثار حفيظة الجنوبيين، وبالتالي كان علي ناصر محمد يتحرك من خلال المكتب السياسي.، واستطاع أن يعزل عبد الفتاح إسماعيل، عن مؤيديه داخل المكتب السياسي. وفي ٢٤ ابريل ١٩٨٠م تم إبعاد عبد الفتاح إسماعيل" مؤسس الحزب الاشتراكي" تحت ضغط علي عنتر، وزير الدفاع، وتحريض علي ناصر محمد، رئيس مجلس الرئاسة إلى موسكو..//

المتصور لهذا التباين، يقول علي عبد الله صالح، بهذا الصدد، " مسألة اختلاف التوجهات الاقتصادية في كلا الشطرين، خاضعة للذوبان بمقياس المكانة التي يحتلها اليمن بشطريه في القاموس الاقتصادي الدولي الذي صنف اليمن ضمن الدول الأكثر فقراً والأقل نمواً." [1]

وفي اليمن الجنوبي، استطاع علي ناصر محمد، أن يحقق بعض المهام الاقتصادية الناجحة.وفي اليمن الشمالي، واجهت الإصلاحات التي تبناها علي عبد الله صالح، بعض العقبات الموروثة منها:

- ألازمة الاقتصادية، التي تمثلت في انخفاض القيمة الشرائية للريال اليمني، والارتفاع في أسعار المواد المستوردة.
- ضعف الرقابة الحكومية على الأجهزة الحكومية والمختلطة، والتسيب الإداري، وعدم الانضباط في العمل والإدارات الوظيفية بشكل عام.
- زيادة انتشار الرشوة في معظم الأنشطة والخدمات، والتساهل مع مرتكبيها.
- انتشار التسلح بين أفراد الشعب اليمني وعدم وضع برنامج زمني للخلاص منه، مع ضعف السلطة المركزية للدولة بالنسبة لبعض المناطق البعيدة عن العاصمة وخاصة الشمالية والشرقية منها.
- اتجاه اليمن الجنوبي إلى الشرق، وعدم تراجعه في مواقفه المتشددة من اللاجئين الجنوبيين في الشمال بعد أحداث يناير١٩٨٦م، واستمراره في دعم الجبهة واحتضانه لها وتدريبها.
- عدم اهتمام الدولة بالمناطق المتضررة من التخريب بالمناطق الوسطى والجنوبية بالنسبة لخطط التنمية." [2]

لكن هذه المعوقات كانت بحاجة إلى الأولوية في العمل الاصلاحى، إلا أن القيادة السياسية لم تأل جهداً في القضاء على الانفلات الإداري والمالي، والرشوة

---

١) أحمد يوسف أحمد: قضية الوحدة اليمنية، دراسة في رؤية القيادة في الشطر الشمالي(٧٨- ١٩٨٤م).

٢) عبد الكريم الخطيب: ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٢٥٠.

المستشرية داخل كل مؤسسة.والمتصفح للتغيرات الحكومية لليمن الشمالي يلحظ أن بعض الحقائب الوزارية أصبحت حقاً مكتسباً للبعض رغم المخالفات الإدارية والأخلاقية التي يرتكبونها، لأن ولاءهم للقيادة السياسية أهم من الولاء للوطن. وهذا هو المقياس لصفات الوزير الخالد، وقد تغيرت الوزارة من سنة١٩٦٢م إلى سنة١٩٨٣م(٢٩مرة)، بالإضافة إلى تعديلات وزارية(٢٨مرة)، كما تكرر تولي منصب رئيس الوزراء لنفس الفترة(٨مرات)، وتولى المنصب(١١ شخصاً)، إلا أن الفترة التي حدثت فيها تغيرات وزارية عديدة هي الفترة من سنة١٩٦٢م إلى سنة١٩٧٤م وهي فترة السلال والأرياني."[١]

وقد اخضعت التعيينات الوزارية للانتماء الطائفي، ويوضح الجدول التالي التوزيعات للحقائب الوزارية من (٦٨-١٩٨٠م)."[٢]

تاريخ التشكيل	رئيس الوزراء	إجمالي عدد الوزراء	الوزراء الزيود	الوزراء الشوافع
سبتمبر/١٩٦٨م	حسن العمري	١٧	٩	٨
سبتمبر/١٩٦٩م	أحمد الكر شمي	١٩	١٣	٦
فبراير/١٩٧٠م	محسن العيني	١٦	٩	٧
مارس/١٩٦٩م	حسن العمري	١٩	١٠	٩
مايو/١٩٧١م	أحمد محمد نعمان	١٧	١٢	٥
أغسطس/١٩٧١م	حسن العمري	١٦	١١	٥
سبتمبر/١٩٧١م	محسن العيني	١٩	١٢	٧
ديسمبر/١٩٧٢م	عبد الله الحجري	١٩	١١	٨
مارس/١٩٧٤م	حسن محمد مكي	٢٠	١١	٩

١) محمد العباسي، مرجع سابق، ص١٥٨. انظر: كتاب الرأي العام، مرجع سابق، ص١١-٨٢).

٢) - كتاب الرأي العام، مرجع سابق، ص(٩١- ١٦٧) وكذلك:ـ

croom- helm ، Yemen the search for a modern state،Peterson. J.E 1982.p.127.،London & Canberra

يونيو/١٩٧٤م	محسن العيني	٢١	١١	١٠
يناير/ ١٩٧٥م	عبد العزيز عبد الغني	٢٣	١٥	٨
مايو/١٩٧٨م	عبد العزيز عبد الغني	١٧	١٠	٧
أكتوبر/١٩٨٠م	عبد الكريم الأرياني	٢٦	١٨	٨

وكون هذا الجدول أوضح فكرة التوازن المذهبي الطائفي لسياسة الحكومات اليمنية المتتابعة في اليمن الشمالي، إلا أن الأمر لا يخلو أيضاً من أن فكرة التوازن خضعت أيضاً لتوازن حزبي متواجد بالساحة بشكل غير رسمي، إلى جانب منح حقائب وزارية لرموز وطنية، بغض النظر عن الانتماء المذهبي، من وجهة نظر القيادة السياسية العليا. وكلما كان متوازناً مع التربية الدينية، والتربية الوطنية، تكون فكرة العصبية المذهبية قابلة للذوبان.

وفي اليمن الجنوبي عمل الانقلاب الجديد، بزعامة علي ناصر محمد، على إعادة التفاؤل بالنظر إلى الوحدة اليمنية. وكان اللقاءان بين ممثلي شطري اليمن، ثمرة من ثمار الاعتدال الإيديولوجي في اليمن الجنوبي وخطوة جديدة على طريق الوحدة اليمنية.

اتفاقية عدن (مايو١٩٨٠م):-

في الرابع من أكتوبر١٩٧٩م حددت نتائج اللقاء في صنعاء، بين رئيس اليمن الشمالي وعلي ناصر محمد رئيس وزراء اليمن الجنوبي، تمديد الفترة الزمنية لأعمال اللجان المشتركة في المهام المناطة بهم، وبذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين، والتنسيق بين خطتي التنمية، والعمل على تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والعربية، والأجنبية في الاستثمار، وأكدا على اتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية، التي تهدف إلى تنشيط التجارة بين الشطرين لما يخدم مصلحة اليمن بشطريه. وكذا تعميق الصلات الوحدوية. وعلى

استمرار تبادل الوفود بين الهيئات الرسمية، والمؤسسات الشعبية والتنسيق في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية التي يشارك فيها الشطران."[1]

ومن نتائج لقاء عدن في الفترة من(٣-٦ مايو١٩٨٠م)، بين رئيس وزراء اليمن الشمالي، عبد العزيز عبد الغني و رئيس وزراء اليمن الجنوبي، علي ناصر محمد، مايلي:-

- إنشاء شركة يمنية مشتركة للنقل البري وأخرى للنقل البحري.
- زيادة دور الجهاز المصرفي لخدمة التبادل التجاري بين الشطرين، وتكليف البنوك المركزية للمتابعة ودراسة الوحدة النقدية والنظام المصرفي والهيئات التنفيذية الخاصة بالمصارف.
- التنسيق بين جهات الاختصاص في الشطرين لتوحيد الإحصائيات المختلفة، والتنسيق بين خطط التنمية.
- تكوين شركة سياحية يمنية مشتركة، وكذلك إقامة مشاريع الفنادق اليمنية المشتركة والدخول مع طرف ثالث لتمويل هذه المشاريع.
- إقامة معارض مشتركة للمنتجات ذات المنشأ اليمني في الشطرين بشكل دوري."[2]

من خلال ما سبق نلاحظ أن المرحلة الجديدة من الحوار والتنسيق بين شطري اليمن بفضل سياسة الاعتدال، وحسن النية، التي ابتدأها رئيسا شطري اليمن، بعيداً عن المزايدة في الشعارات الجوفاء، التي أفسدت الود بين شعبيهما.

اتفاقية صنعاء (١٣يونيو١٩٨٠):-

في الثالث عشر من يونيو١٩٨٠م صدر بيان عن لقاء رئيسي شطري اليمن، علي عبد الله صالح، وعلي ناصر محمد، جاء فيه أن ما تم التوصل إليه من إنجازات أثر لقائهما الأول في صنعاء، في أكتوبر عام١٩٧٩م.واللقاء الذي تم في عدن خلال

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٧٥- ٧٧.

٢) المصدر نفسه: ص ٧٩- ٨٠.

زيارة عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء اليمن الشمالي في شهر مايو ١٩٨٠م. والخطوات التي اتفقت عليها القيادتان والمسؤلون في الشطرين لإعادة تحقيق الوحدة بطرق سلمية وعلى أسس ديمقراطية. وأكدا التزاميهما على ضرورة إعادة وحدة الوطن اليمني باعتبارها مسألة مصيرية، وعبر الرئيسان والمسئولون في الشطرين عن ارتياحهم للخطوات التي أنجزت في ظل قيادتي الشطرين على طريق إعادة الوحدة. وقيام علاقات متينة وتعاون بين الشطرين، حيث اتفقا على:-

- إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في الخطط الاقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات.
- تشجيع رأس المال الوطني وتوفير الضمانات الكافية للاستثمارات العربية والأجنبية في مشاريع التنمية الاقتصادية في الشطرين وفق قوانين الاستثمارات في الشطرين، وذلك بغرض الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره خطوة هامة وضرورية على طريق الوحدة التي تنشدها جماهير الشعب اليمني.

واستعرضا ما توصلت إليه اللجان في الجانب الاقتصادي، وتم تدارس الخطوات العملية لتنفيذها على ضوء اتفاق عدن، في ٦ مايو، وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية، والثقافية التي سيتم بموجبها إنشاء شركة يمنية للنقل البحري، وشركة يمنية للسياحة، وتوسيع التعاون الثقافي والإعلامي، والتربوي، بما يكفل التطور المطرد، والمتنامي لجوانب البناء الاقتصادي والثقافي للشعب اليمني الواحد. وبهدف وضع الأسس الصحيحة للتنمية المتكاملة لشطري الوطن، وتم الاتفاق على أن تعطى الأولوية، عند أداء خطط التنمية للمشروعات التي ستساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد أهداف خطتي التنمية في الشطرين في كل مراحل إعداد ومراجعة، وتقييم خطط التنمية ولتحديد القواعد والأسس التي تكفل تحقيق التناسق بينهما.

وفي مجال النقد والمصارف تم الاتفاق على عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تسهيل حركة التبادل التجاري بين شطري اليمن، ووضع أسس الوحدة النقدية، والتشريعات المصرفية. وحث البيان على أن التنسيق بين وفود الشطرين في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية التي يشارك فيها الشطران تعتبر مسألة ضرورية

وهامة بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا العربية والدولية بما يتفق ومواثيق الوحدة."[1]

واستعرض الرئيسان التطورات السياسية التي شهدتها وتشهدها منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي.وعبرا عن قلقهما تجاه عملية تصعيد حدة التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم.كما استعرضا الوضع في منطقة الشرق الأوسط وأكدا على مواقفهما المبدئية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقائمة على اعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع وان الحلول التي لا تعني بمتطلبات الشعب الفلسطيني هي حلول جزئية لن يكتب لها النجاح، وجددا إدانتهما لاتفاقيتي كامب ديفيد ، ومعاهدة الصلح المنفرد ، ومؤامرة الحكم الذاتي التي نتجت عنهما.كما أكدا تأييدهما المطلق للنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ، والذي يواجه بأعمال الإرهاب من قبل السلطات الإسرائيلية حيث استنكرا هذه الأعمال.

وأكدا أنه لايمكن أن يتحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط، ما لم تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بدون قيد أو شرط، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد. وجدد تأييدهما للنضال الذي يخوضه الشعب اللبناني تجاه الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان."[2] وتضمنت وثيقة الاتفاق."[3] بين علي عبد الله صالح ، وعلي ناصر محمد ، تطبيع العلاقات والتنسيق بين البلدين، كما نصت على عدة مبادىء من بينها :-

- التعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل ألممكنه والمتاحة.
- عودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي شطر من الوطن.

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٨٣-٨٦.

٢) نفس المصدر، ص٨٦-٨٧.

٣) المصدر نفسه، ص٨١.

- عدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي مناهض، أو مضاد أو معاد لثورتي ٢٦سبتمبر و١٤ أكتوبر، وللسيادة الوطنية والديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي التي يسير على أساسها النظامان الوطنيان في الشطرين. والعمل على إزالة المواقع العسكرية في مناطق الأطراف في الشطرين.على أن تحل محلها قوات الشرطة الاعتيادية، أو قوات رمزية عسكرية، يتفق عليها الطرفان.

- تكليف الأخوين وزير الدفاع في الشطر الجنوبي من الوطن ورئيس هيئة الأركان العامة في الشطر الشمالي من الوطن بتحديد أماكن تمركز القوات اليمنية. ووضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنية.

- يتم اللقاء الدوري بين رئيسي شطري اليمن كل أربعة أشهر من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات السياسية والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية والخطوات اللاحقة.

لقد شملت هذه الاتفاقية الكثير من القضايا التي كانت محل اهتمام قيادة شطري اليمن، وقد جاء في البيان المشترك الذي أصدره الرئيسان، اتفاقات سبق مناقشة بنودها، والتوقيع عليها في اجتماع رئيسي وزراء شطري اليمن، في ٦ مايو ١٩٨٠م وقد أعقب البيان نقاط الاتفاق التي كانت توحي بحسن العلاقات والعمل على إعادة توحيد اليمن. وسوف يناقش الفصل التالي الاتجاهات السياسية لشطري اليمن والتي مهدت طريق الوحدة اليمنية..